الفصل الأول
الحيز القومى المصري - المكان والسكان

مقدمة :

تعني هذه المقدمة بتشخيص الوضع الراهن للعمران وذلك في ضوء رؤية عامة لطبيعة العلاقات والتفاعلات المكوّنة للمنظومة الكلية للحيز القومي المصري. كما تهدف إلى رصد العناصر الأساسية التي شكلت النسق العمراني وحددت ملامحه في إطار الخصوصية المصرية في الماضي والحاضر. إن المفكر الكبير الشيخ عبد الرحمن بن خلدون هو صاحب مصطلح "العمران" وقد عنى به العلاقة التفاعلية المتبادلة بين الإنسان والمكان والزمان. فمن خلال هذا التفاعل الصحي يعيش الناس عيشة مادية وثقافية وروحية كريمة في أمان وسكينة مع أنفسهم ومع بعضهم البعض ومع الطبيعة دون افتئات أو اشتطاط. وفي مقدمته الشهيرة أوضح أن العمران لا يشتمل فقط على بناء المدائن والأسواق والخانات وشق الطرق والترع بل يعني إقامة حضارة الإنسان بكل مكوناتها المادية والثقافية والقيمية، كما أوضح أن العمائر هي فقط أحد صوره أو أحد مظاهره. فكان صاحب الفضل الأول في اكتشاف البعد الاجتماعي في منظومة العمران باعتباره البعد الحاكم في هذه المنظومة.

obeikandi.com

وبعد ابن خلدون بخمسة قرون أعاد العالم المتحضر اكتشاف أهمية العلاقة الوثيقة بين الإنسان والمكان تحت مصطلح "البيئة". ولم تعد "البيئة" في الأدبيات العلمية الحديثة تعني فقط "الطبيعة" أي المكان المادي على فطرته وإنما تشمل أيضا الإرث المتراكم لتجارب الإنسان في المكان وعبر الزمان.

وبتعبير آخر يمكن القول إن العمران هو ناتج علاقة متبادلة ومركبة بين الإنسان بكل طاقاته وقدراته وبين المكان بكل إمكاناته ومحدداته. فالعمران بأنساقه يطفو على السطح دائما نتيجة التفاعل المستمر بين الإنسان والحيز المكاني الذي يعيش فيه. وبالتالي فلا يمكن فهم النمط العمراني في مجتمع ما إلا في إطار الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في هذا المجتمع.

وكما بنى الإنسان العمران فالعمران بدوره يبني الإنسان ويؤثر فيه سلبا أو إيجابا حسب طبيعة ونوعية هذا العمران، فالعلاقة بينهما أيضا هي علاقة تبادلية ومركبة. وهذا التعبير قريب الشبه بمقولة ونستون تشرشل الشهيرة "الإنسان يبني بيته والبيت بدوره يبني الإنسان".

والهدف من هذه المقدمة على وجه الدقة هو رصد الوضع الراهن للعمران المصري ومحاولة اكتشاف علاقته بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت مصر وأدت الى تحديد الشكل الحالي لهذا العمران بإيجابياته وسلبياته.

(١) الموقع – عبقرية المكان ووسطية المناخ

تقع مصر جغرافيا بأقصى الشمال الشرقي لقارة أفريقيا بين دائرتي عرض ٢٢° و ٣١° شمال خط الاستواء وبين خطي طول ٢٥° و ٣٧° شرق خط جرينيتش. وتطل سواحلها الشمالية على البحر الأبيض المتوسط وسواحلها

الشرقية على البحر الأحمر. كما أنها تشغل جزءا من قارة آسيا يتمثل في شبه جزيرة سيناء وتطل في الوقت نفسه على أوروبا عبر البحر المتوسط.

فمصر تقع عند ملتقى القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأوروبا والتي تمثل فيما بينها الكتلة اليابسة العظمى على سطح الأرض. ويمتد المحيط الأطلسي من خلال البحر الأبيض كما يمتد المحيط الهندي من خلال البحر الأحمر إلى قلب هذا المسطح اليابس ويلتقيان في مصر أيضا. فكما أنها تمثل نقطة التقاء المسطحات اليابسة فهي في نفس الوقت تمثل نقطة التقاء المسطحات المائية أيضا. ويجري نهر النيل من منابعه في أواسط أفريقيا إلى مصبه في مصر في رحلة طويلة بطول حوالي ٦٥٠٠ كيلومتر طوال العام محملا بالطمي أثناء فيضانه في فصل الصيف من الهضبة الأثيوبية. وقد كوّن الطمي منذ أزمنة سحيقة الوادي والدلتا بشكلهما الحالي. والمياه والطمي هما عنصرا الزراعة التي مارسها المصريون منذ أن تركوا الرعي واستقروا على جانبي النهر وفروعه. فالحيز المصري المعمور الحالي بأرضه ومائه هو في حقيقة الأمر حيز "منقول" أو بمعنى آخر "حيز مستورد" من وسط أفريقيا وشرقها إلى طرفها الشمالي الشرقي.

وقد أعطى هذا الموقع الفريد لمصر أهمية جغرافية وتاريخية وإنسانية بالغة. إذ كانت مصر ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية كما كانت ملتقى الحضارات والثقافات والأديان وفي وسط الأحداث التاريخية الكبرى في العصر القديم والعصر الوسيط والعصر الحديث. وصدق فيها وصف المقريزي لها بأنها "متوسطة الدنيا".

وقد جعل هذا الموقع العبقري من مصر مخزونا للحضارات الإنسانية المتعاقبة وجاء عمرانها في العمارة والتخطيط معبرا عن هذا التراكم الحضاري

الكبير من الفرعوني إلى الإغريقي الروماني إلى القبطي ثم الإسلامي فالأوربي في العصر الحديث.

ويتميز مناخ مصر بوقوعه في منطقة الراحة المناخية بعيدا عن التطرف المناخي المتمثل في شدة البرودة من ناحية وشدة الحرارة من ناحية أخرى. فمتوسط درجة حرارة الهواء الخارجي في معظم شهور السنة وفي أغلب مناطق مصر يتراوح بين ١١-١٨ درجة مئوية (متوسط الحرارة هنا يعني المتوسط بين درجة الحرارة العظمى بالنهار ودرجة الحرارة الصغرى بالليل) أما في شهري يونية ويولية فيتراوح متوسط درجة الحرارة فيهما بين ١٨-٢٥ درجة مئوية في الشمال، ويزداد هذا المتوسط تدريجيا في اتجاه الجنوب حتى يصل إلى ٣٢ درجة مئوية في منطقة أسوان.

ويعتبر المتوسط الحراري ١٠ درجات مئوية فأقل مناخا شديد البرودة، والمتوسط الحراري ٣٢ درجة مئوية فأكثر مناخا شديد الحرارة وهما يمثلان التطرف المناخي فلا يستطيع الإنسان أن يعمل ويسكن فيهما إلا بصعوبة كبيرة.

وبرصد المتوسط الحراري لمناطق مصر تبين أنها تقع في منطقة الراحة الحرارية الدافئة - كما سبق ذكره - في أغلب شهور السنة فيما عدا شهري يونية ويولية في الشمال وأشهر يونية ويولية وأغسطس في مصر الوسطى وأشهر يونية ويولية وأغسطس وسبتمبر في الجنوب وفي الصحراء الغربية. ويمكن تخفيف حدة الحرارة في هذه الأشهر باستخدام وسائل طبيعية تساعد على خفض درجة الحرارة وزيادة سرعة الهواء والوصول بداخل المباني إلى منطقة الراحة الحرارية للإنسان. أما المناطق شديدة البرودة فهي محدودة للغاية ولاتتعدى جبال جنوب سيناء الشاهقة الارتفاع في شهري ديسمبر ويناير.

وهذا التدرج في المتوسط الحراري من الشمال إلى الجنوب قد أدى إلى زيادة الكثافة السكانية للمستقرات البشرية في الشمال عنها في الجنوب كما أدى إلى الهجرة السكانية المستمرة من الجنوب إلى الشمال.

وقد عرف المصري القديم بفطرته ما يُعرف الآن في علم فيزياء المنشئات "بالمقاومة الحرارية" و"بالانتشار الحراري" للمواد. فاستخدم مادة الطين الشديدة المقاومة للحرارة في الحوائط كما استخدم جذوع النخيل والبوص المغطى بطبقة طينية في الأسقف، وكانت الحوائط أكثر سمكاً في الجنوب عنها في الشمال، كما استعملت الأحجار في الحوائط والأسقف في بعض المناطق وعلى الأخص في الجنوب. كما عرف المصري القديم أيضا "ديناميكية الهواء" فأقام الملقف Wind Catch المتجه جهة الشمال الغربي ليجذب الهواء البارد إلى داخل منزله كما زودت المنازل بالأحواش الداخلية المشجرة لتقليل درجة الحرارة وزيادة سرعة الهواء في داخلها.

وتتراوح درجات الرطوبة بين ٧٠% في الشمال و ٢٠% في الجنوب بمتوسط عام ٥٠% وهي أنسب الدرجات الملائمة للراحة المناخية. وتبلغ متوسط سرعة الهواء ٢ متر في الثانية وهي تقع في المجال المعتدل للرياح والذي تتراوح سرعة الهواء فيه من ١-٧ متر في الثانية.

في هذا الموقع الفريد وفي هذا الجو المعتدل استطاع الإنسان المصري أن يعمل ويعيش ويبني ويعمر واديه الخصب في طمأنينة وأمان بعيدا عن غوائل الطبيعة وقسوتها مثل الحرارة الشديدة أو البرودة القارسة أو العواصف المدمرة.

(٢) الوحدات الأيكولوجية وثنائية "الحيز المعمور" و"الحيز المهجور"

تشكل الحدود المصرية حيزا رحبا (حوالي مليون كيلو متر مربع) ٩٦% من مساحة هذا الحيز غير مأهولة بالسكان، تحده غربا الجماهيرية الليبية وجنوبا

جمهورية السودان وشمالا البحر المتوسط، وشرقا البحر الأحمر ثم الحدود الفلسطينية.

ويلاحظ من التوزيع النسبي "للحيز المعمور" و"الحيز المهجور" أن معظم السكان (٩٧,٨%) يتركزون في مساحة محدودة لا تتجاوز ٤% من إجمالي الحيز القومي. وقد ارتبط هذا التوزيع تاريخيا بحقيقة أساسية تتمثل في وجود منظومتين مكانيتين شديدتي التباين من الناحية الايكولوجية. الأولى المنظومة الصحراوية التي تتميز بوفرة شديدة في عنصر الأرض وندرة شديدة في عنصر المياه، والثانية منظومة الوادي الفيضي التي تتسم بوفرة المياه وندرة الأرض. ويلاحظ أن الانتقال الحاد من الشريط الضيق للسهل الفيضي إلى الصحراء الواسعة قد انعكس بشكل واضح في ذلك التكاثف البشري الشديد على ضفاف النهر والتكثيف الشديد لاستخدام الأرض على هذه الضفاف في مقابل الكثافات الهامشية في الأقاليم الصحراوية.

وقد تشكلت الأراضي المصرية عبر العصور الجيولوجية المختلفة حيث بدأت نواتها الأولى عند هضبة الجلالة البحرية وجبل المغارة بشمال سيناء. ومع انحسار البحر شمالا كانت تتكشف طبقات متتابعة من الصخور الرسوبية التي تضيف مساحة جديدة من الأراضي حتى اكتمل مسطح مصر، ثم شرعت الرواسب الحديثة في رسم الملامح النهائية للمسطح الجغرافي المصري.

وقد حفر وادي النيل مجراه متخللا الطبقات الصخرية في شكل الوادي الضيق، كما أدى الاتصال بالمنابع الاستوائية والحبشية بعد ذلك إلى ورود كميات هائلة من الرواسب الطينية (الغرين النيلي) التي ساهمت في تخليق ملامح الدلتا التي أخذت في الامتداد شمالاً مع التراجع المستمر للخط الساحلي للبحر.

وقد انعكست خصائص البناء الجيولوجي وكذلك التغيرات المناخية على التركيب المورفولوجي للأراضي المصرية والذي يمكن عرض سماته الأساسية من خلال الوحدات الإيكولوجية الخمس التالية:

١ -***الوادي والدلتا:*** حيث النطاق المعمور لنهر النيل والذي يمتد بطول يزيد على ١٥٠٠ كم. وهو عبارة عن شريط ضيق من الأراضي الزراعية الخصبة على جانبي نهر النيل. ويمتد هذا الشريط بطول البلاد من الجنوب إلى الشمال بانحناءات هادئة ثم ينفرج عند إقليم القاهرة في شبه مروحة مكوّنا دلتا النيل بفرعيه رشيد ودمياط. وكان له في الماضي عدة أفرع أخرى غير هذين الفرعين. وتنساب مياه نهر النيل في الوادي مع الانحدار الطبيعي للأرض من الجنوب إلى الشمال مما ساعد على ترسيب النهر للطمي على جانبي الوادي منذ أقدم العصور. وينحدر النهر من ارتفاع + ٩٠ مترا عند مدينة أسوان إلى مستوى سطح البحر عند الساحل الشمالي (+ أو – صفر) ويبلغ متوسط سمك الطبقة الطينية بالوادي ٨,٣ متر بينما تصل في الدلتا إلى ٩,٨ متر.

٢ -***الصحراء الغربية:*** وتمتد من الحدود المصرية السودانية جنوبا وحتى ساحل البحر المتوسط شمالا، ومن الحد الشرقي لوادي النيل الى الحدود المصرية الليبية غربا. وتتشكل الصحراء الغربية من عدة هضاب لعل أهمها تلك التي تشرف على منخفض القطارة وسيوة، فضلا عن الهضبة الجنوبية التي تنتهي شمالا مع الواحات الخارجة والداخلة. ويتكون سطح الإقليم من الصخور الجيرية الرملية المنفذة للمياه مما أدى إلى انعدام المجاري والأودية النهرية وانعكست بالتالي على الشكل النهائي الذي تبدو عليه الصحراء في صورة مجموعة من المنخفضات.

٣ - ***الصحراء الشرقية:*** وتحتل المنطقة الواقعة بين الحد الغربي للنيل والساحل الشرقي للبحر الأحمر، وبين حدود الدلتا شمالا إلى الحدود المصرية السودانية جنوبا. وتتكون الهضبة الشرقية من صخور نارية ومتحولة شديدة الصلابة وتطل على البحر الأحمر بارتفاع كبير يصل ما بين ١٥٠٠متر و٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر في شكل حواف شديدة الانحدار بينما تنحدر هذه المرتفعات انحدارا تدريجيا ناحية وادي النيل في الغرب. وأهم ما يميز الصحراء الشرقية كثرة الأودية الجافة نظرا لطبيعتها الجبلية مثل وادي شعيب والعلاقي وقنا والأسيوطي.

٤ - ***شبه جزيرة سيناء:*** وتنحصر بشكلها المثلث بين ساحل خليج العقبة شرقا وساحل خليج السويس غربا، والبحر المتوسط شمالا. وتجمع سيناء في خصائصها بين السمات العامة للصحراء الشرقية والصحراء الغربية، حيث تشبه الهضاب الوسطى بسيناء نظيرتها في الصحراء الغربية. كما تتميز الأجزاء الشرقية والغربية من سيناء بصخورها النارية وأوديتها المنحدرة نحو خليج السويس وخليج العقبة.

٥ - ***منخفض الفيوم:*** ويمثل إقليما مورفولوجيا متميزا، نظرا لاتصاله المباشر بنهر النيل وانعكاس ذلك على تركيب تربته التي تتكون من رواسب فيضية نيلية منقولة، وتتوسطه بحيرة قارون وهى أقل أجزاء المنخفض منسوبا.

مما سبق يتضح أن الحيز المكاني المصري يتسم بطبيعتين مختلفتين إحداهما زراعية خصبة محدودة المساحة مأهولة بالسكان، والأخرى رحبة وفي مجملها صحراوية جافة غير مأهولة بالسكان بل شبه مهجورة. والحد الفاصل بينهما واضح تماما يكاد يشبه الخط الفاصل بين اليابس والماء.

والحيز المصري القومي في مجمله شبه مربع، حدّاه الشمالي والشرقي عبارة عن ساحلين مستقيمين، الشمالي يطل على البحر الأبيض المتوسط

والشرقي يطل على البحر الأحمر وهما يفصلان – بل يربطان – مصر بالنطاق العالمي الخارجي "العالم الغربي" شمالا و"العالم الشرقي" شرقا، ولذا فإن تاريخ مصر كان على الدوام علاقة متتالية ومتبادلة بين هذين العالمين. أما في الاتجاه الجنوبي والاتجاه الغربي فتمتد الأرض امتدادا طبيعيا إلى السودان وليبيا دون فاصل جغرافي يفصل مصر عن هاتين الدولتين، والحدود بين مصر وبينهما هى حدود سياسية في المقام الأول.

ويتميز محور الوادي والدلتا بجانب خصوبة أراضيه بأنه يمثل المخزون الحضاري الرئيسي لمصر منذ بداية الاستقرار البشري فيه وحتى الآن. أما الساحلان – الشمالي على البحر الأبيض والشرقي على البحر الأحمر – فيتميزان بإمكاناتهما السياحية الكبيرة بجانب إمكانات زراعية ورعوية على الأخص في منطقة الساحل الشمالي الغربي.

ويمتد محور تنموي في الغرب يشتمل على منخفضات الصحراء الغربية ويبدأ من وادي توشكي جنوبا مارا بالواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية ويتصل بواحة سيوة شمالا. ويشار إلى هذا المحور عادة "بالحزام الأخضر الغربي" وهو محور تنمية زراعية وصناعية بجانب إمكاناته التعدينية. أما الهضبة الشرقية بين البحر الأحمر والوادي فتتوافر فيها بكثرة الخامات التعدينية والحجرية. وتتميز شبه جزيرة سيناء بسواحلها على البحر الأحمر وخليج السويس وخليج العقبة والبحر الأبيض وبهضبتها الوسطي، كما تتميز بإمكاناتها الكبيرة والمتعددة في مجالات السياحة بأنواعها والتنمية الزراعية والتعدينية والصناعية والبترولية بجانب الأهمية الدولية لقناة السويس التي تمر بها.

ويتضح مما سبق أن "الحيز المهجور" له إمكانات كامنة يمكن تنميتها كما يمكن خلق محاور تنموية جديدة بها قادرة على جذب بعض الزيادة السكانية المكثفة داخل "الحيز المعمور" بالوادي والدلتا.

ويبدو أن "ثنائية الأضداد" هي السمة الغالبة على اللاندسكيب الطبيعي أو اللاندسكيب العمراني. وسوف تظهر هذه الثنائية على السطح بين الحين والحين عند دراسة العمران في الأجزاء التالية لهذه المقدمة.

إن الحضارة المصرية القديمة قامت في "الحيز المعمور" نتيجة التحدي الكبير الذي واجه المصري القديم في ترويض النيل وتهيئة الوادي والدلتا للزراعة. وليس أمام المصري الحديث من بديل إلا التوجه نحو "الحيز المهجور" بعد أن ضاق به الحيز المعمور، وسوف تقام الحضارة المصرية الحديثة على التحدي الكبير الذي يواجه المصري الحديث في ترويض الصحراء. وهي – ولا شك – أكثر ضراوة من النيل ولكن التقنيات الحديثة قد تجعل من المصري المعاصر أكثر قدرة على مواجهة هذا التحدي من أسلافه القدماء. هذا إذا ما فرضنا أن الحضارات إنما هي وليدة التحدي كما ذهب المؤرخ أرنولد توينبي في تأويله للتاريخ.

إن الشكل الفريد شبه الخطي لواد زراعي ضيق يسير من الجنوب الى الشمال وسط صحراوات جافة على جانبيه ثم انفراجه مكوّنا دلتا النهر قد حدد بصورة دائمة ونهائية مركز الثقل للمكان المصري وذلك عند تلاقي الوادي بالدلتا في إقليم القاهرة. وبذا أصبح هذا الإقليم الأوسط الذي يبلغ طوله حوالي ٣٥ كيلومتراً هو الإقليم الحاكم منذ فجر التاريخ وحتى الآن. كما أن الاعتماد الكلي على نهر واحد لبلد زراعي قد أضاف بعداً آخر لأهمية هذا الإقليم وهو السيطرة والهيمنة على مصر إداريا وحربيا. فقد كانت العاصمة في مدينة

هليوبوليس الواقعة في شمال الإقليم ثم في مدينة منف الواقعة في جنوبه في العصر القديم ثم انتقلت إلى سلسلة من المدائن وهي الفسطاط والعسكر والقطائع والقاهرة الواقعة في وسط الإقليم في العصر الوسيط والعصر الحديث.

وفي الأحقاب الأخيرة صار هذا الإقليم ليس فقط مركز الثقل الإداري والسياسي بل أيضا مركز النشاط التجاري والصناعي والمهني والتعليمي على المستوى القومي. وأصبح بذلك شديد الجاذبية للهجرة الداخلية حتى تحول في النهاية إلى مستودع ضخم للسكان وللنشاطات المعيشية بأنواعها المختلفة. وصار له تأثير طاغ على بقية الأقاليم الأخرى.

(٣) السكان والعمران

هبط سكان مصر القدماء من الصحاري المشرفة على وادي النيل ودلتاه حيث تركوا حياة الارتحال وبدأوا في ممارسة الزراعة. ومنذ ذلك الحين وحتى العصر الحديث اقترنت حياة السكان أساسا بالزراعة واستقر السكان في القرى والمدن ونشأت الحضارة المعروفة بالحضارة المصرية وهي من أولى الحضارات التي عرفها الإنسان في العصر القديم.

لقد انتقل الإنسان من خلال هذه الحضارة الفريدة من بداوته أو على الأصح من بدائيته إلى مرحلة التطور الحضاري. ووضع المصري القديم بطاقاته الإبداعية أسس الحضارة ومؤسساتها والتي تتمثل في مؤسسة المجتمع بقيمه وعلاقاته ومؤسسة الدولة بأنظمة الحكم وتوازنات السلطة والمؤسسة التعبيرية والرمزية من نحت ونقش وعمارة والمؤسسة المعرفية من كتابة وتسجيل للتاريخ والأحداث. وتحددت علاقات الفرد بكل هذه المؤسسات الحضارية.

لقد استقر في عقل المصري القديم وفي وجدانه حركة محورين متعامدين أحدهما ينساب من الجنوب إلى الشمال على سطح الأرض وهو النيل والآخر ينساب من الشرق إلى الغرب في السماء وهو الشمس، وما تبع ذلك من تحديد "المكان" بجهاته الأصلية وتحويل "الزمان" من هيئته المطلقة المجردة إلى وحدات مدركة. كما استطاع المصري القديم ربط الظواهر الكونية والطبيعة في سلسلة متصلة من الأسباب والنتائج ووضعها متكاملة في صورة ذهنية واحدة. وقد عبرت عن تعامد المحور الشمسي والمحور النهري وارتباطهما في منظومة واحدة الدورات الزراعية المنتظمة والمتكررة بصورة مستمرة دائمة. كما تمثل تعامد المحورين أيضا في الشكل التربيعي للفن والشكل التكعيبي في العمارة المصرية القديمة. ويمثل الثالوث المقدس –المكوّن من الأرض والنهر والشمس– جذور المعرفة المصرية برمتها الفيزيقية منها والميتافيزيقية على سواء.

وقد أعطت الزراعة النهرية للمصري في قراه المتناثرة خصاله الأساسية المتمثلة في الترابط الأسري والاجتماعي والانطواء الموغل إلى داخل الذات والحذر مما هو خارج النطاق المكاني والمجتمعي الذي يعيش فيه. وقد ظلت هذه الخصال كامنة فيه خلال تاريخه الطويل وحتى العصر الحديث.

ونظراً لطبيعة الموقع الفريد لمصر – والسابق الإشارة إليه – فقد تعاقبت عليها من الخارج حضارات العالم الرئيسية المتمثلة في الحضارة الإغريقية الرومانية في العصر القديم والحضارة العربية الإسلامية في العصر الوسيط والحضارة الغربية في العصر الحديث. وقد غير المصريون ديانتهم ولغتهم مرتين، ولكن من الملاحظ أنه في حالة تلاقي الحضارات والديانات واللغات الواردة من الخارج فإن مصر كانت خير مثال "للتهجين" وليس "للتصادم" الحضاري والديني واللغوي الذي يتحدثون عنه هذه الأيام.

لقد كان تعداد مصر في غالب الوقت حوالي ثلاثة ملايين نسمة وعمل المصريون في واديهم الخصيب بالزراعة النيلية وبالمهن والحرف المتعلقة بها مثل الغزل والنسيج اليدوي وكذلك بالحرف المتعلقة بالبناء ومستلزمات الحياة اليومية الضرورية. كما عمل بعض المصريين بالرعي في الوديان الصحراوية حول آبار المياه.

وعندما دخلت مصر تاريخها الحديث أوائل القرن التاسع عشر في عهد محمد على غيرت اتجاه الاقتصاد الزراعي من اقتصاديات المواد الغذائية كالقمح والبقول (اقتصاديات الكفاف) إلى اقتصاديات المحاصيل النقدية كالقطن وقصب السكر (اقتصاديات السوق) وأقيمت الصناعات المتعلقة بهذه المحاصيل. وشهد القرن التاسع عشر تغييرا جذريا في الحياة المصرية في كافة جوانبها. فقد أقيمت البنية الأساسية للدولة الحديثة من الترع والرياحات والجسور والخزانات، وتحول نظام الري من ري الحياض إلى الري الدائم، وزادت المساحة المنزرعة إلى ما يقرب من خمسة ملايين فدان، وغطت مصر شبكة من الطرق وخطوط السكك الحديدية. وأدخلت صناعات وخدمات تعليمية وصحية ونظم إدارية ونظم اقتصادية مستوحاة من النظم الأوربية.

ويرجع ذلك إلى تبني حكام مصر وولاتها في هذا القرن نمط الحياة الأوربية وعلى الأخص النمط الفرنسي. كما يرجع أيضا إلى تواجد متزايد للجاليات الأجنبية حتى صارت جزءا من النسيج الاجتماعي المصري.

وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تزايد عدد سكان مصر بمعدل كبير خلال هذا القرن حتى وصلوا في نهايته إلى عشرة ملايين نسمة، بعد أن بلغ عددهم في بدايته حوالي ٢,٧ مليون نسمة فقط.

ويعتبر النصف الأول من القرن العشرين امتدادا للقرن التاسع عشر بأنماطه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وأدخلت في هذه الفترة بعض الصناعات بصورتها الحديثة مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعات مواد البناء. وواكب ذلك توسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وازدياد في حجم النشاط التجاري والمهني وفي تنوعه. وبلغ تعداد مصر في منتصف القرن العشرين حوالي ٢٠ مليون نسمة.

ومنذ منتصف القرن العشرين توسعت الدولة في الصناعة في كافة مجالاتها الزراعية والمعدنية والكيماوية وأصبحت الصناعة أحد النشاطات الهامة في الاقتصاد المصري. وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي تحددت فيه الملكية الزراعية توسعت الدولة في استصلاح الأراضي وأضيف ما يقرب من مليوني فدان للرقعة الزراعية التي أصبحت مساحتها في ذلك الوقت حوالي سبعة ملايين فدان. وواكب ذلك زيادة في النشاط السياحي والتجاري، وازداد حجم الخدمات الاجتماعية والإدارية في هذه الفترة إزدياداً كبيراً.

وشهدت هذه الحقبة أيضا زيادة مضاعفة للسكان فقد بلغ تعداد مصر في الربع الثالث من القرن العشرين حوالي ٤٠ مليون نسمة، وفي الربع الأخير – أي في نهاية هذا القرن – ما يقرب من ٦٦ مليون نسمة. كما شهدت حركة متزايدة من الهجرة الداخلية وعلى الأخص من أقاليم جنوب الصعيد وأقاليم وسط الدلتا إلى المراكز الحضرية الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية، وأصبح على المستوى القومي عدد المشتغلين في النشاط الزراعي حوالي ٣٨% من القوى العاملة والباقي يعمل في أنشطة غير زراعية.

مما سبق يتضح أنه يمكن بقدر من التبسيط تقسيم تاريخ مصر الطويل إلى مرحلتين: المرحلة الأولى ما قبل القرن التاسع عشر والمرحلة الثانية تشمل

القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ففي المرحلة الأولى عمل المصريون أساسا بالزراعة اليدوية، وبلغ تعدادهم حوالي ثلاثة ملايين نسمة وبلغت مساحة الرقعة الزراعية أقل من ثلاثة ملايين فدان، وعاشوا كمجتمع زراعي بكل قيمه وتقاليده. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الدخول في النشاط الصناعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الزراعية، كما أنها مرحلة التحديث في البنية الأساسية والخدمات ونظم الإدارة لإقامة دولة حديثة وكذلك التحديث في مجال الفكر والعلوم والفنون.

وبلغ عدد المصريين في نهاية هذه المرحلة حوالي ٦٦ مليون نسمة ٣٨% من القوى العاملة منهم يعمل بالزراعة ويعمل الباقون بأنشطة أخرى كما سبق ذكره، أي لم يعد المجتمع المصري مجتمعا زراعيا أحادي النشاط بل أصبح مجتمعا حضريا متعدد الأنشطة يعيش نصفه في القرى والنصف الآخر في المدن.

لقد تضاعف عدد المصريين خلال هذه المرحلة بما يقرب من ثلاثين مرة. ورغم أن مصر دخلت مرحلة التعددية والتحديث في نفس الوقت تقريبا مع الدول الأوربية وقبل الدول الآسيوية والأفريقية بزمن طويل إلا أن معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يواكب معدل الزيادة السكانية وأصبح هناك فجوة متزايدة بين المعدلين. وربما يرجع ذلك إلى أن مصر كانت خلال هذه الفترة في قلب أحداث محلية ودولية كبيرة أعاقت امتداد خط التنمية بشكل منتظم ومستمر ليتطابق مع خط الزيادة السكانية. لقد كانت مصر تقترب تدريجيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين – سواء برغبتها أو رغما عنها – لتكون جزءا من "النظام العالمي" بخيره وشره.